السياسة النقدية تنجح في الحفاظ على استقرار العملة الوطنية

الحكومة تستحوذ على 60% من إجمالي قروض وسلفيات البنوك التجارية

عبدالله الخولاني

تواجه المالية العامة للدولة تحديات كبيرة منذ بداية العام 2014م نتيجة تراجع الإيرادات النفطية بسبب أعمال التخريب المتكررة لأنبوب النفط ومع ذلك نجحت السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي اليمني في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي مقدمتها الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار وكذلك استقرار أسعار الصرف, وعلى الرغم من أن السياسة النقدية خلال هذه السنوات ، وباستخدام الأدوات غير المباشرة، قد نجحت في تحقيق هدف استقرار الأسعار إلا أن ارتفاع عجز الموازنة يترك مساحة محدودة لائتمان القطاع الخاص ويضعف فرص النمو الاقتصادي خاصة وأن عجز الموازنة تجاوز نفقاتها الرأسمالية والاستثمارية ‘فمكون النفقات الرأسمالية في الموازنة مثل 52% و 96% من العجز الكلي خلال عامي 2009، و2013م على التوالي وهذا مؤشر خطير يخالف القاعدة الذهبية التي تنص على أنه ينبغي أن لا يتجاوز عجز الموازنة العامة النفقات الاستثمارية، ويعنى أن جزء من تمويل عجز الموازنة الكلي يذهب نحو مجالات أقل أهمية، ومن ثم يعكس تبديد في استخدام الموارد.

الحكومة تقترض

تعتبر الحكومة مقترضا أساسيا من الجهاز المصرفي حيث استحوذت الحكومة على حوالي 60 % من إجمالي قروض وسلفيات البنوك التجارية حتى العام 2013م وبغض النظر عن جدلية مزاحمة عجز الموازنة للاستثمار الخاص من عدمه، فإن من الطبيعي أن يساهم تقليص قروض وسلفيات الحكومة في وضع الجهاز المصرفي أمام تحدي تحمل مخاطر تمويل الاستثمارات الخاصة التي يعتقد بأنها أكثر إنتاجية، بدلاً عن جعل الموازنة العامة ملاذاً آمنا لتوظيف ودائع القطاع المصرفي.

تباين

وتباين أداء الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2013-2001م، إذ تراوح هذا الأداء بين تحقيق فائض في عام 2001 وعجز بلغت نسبته 2% إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2005-2002م. وبعد تمكن الموازنة العامة من تحقيق فائض في عام 2006 عاد العجز للظهور والاستمرار خلال الفترة 2007-2013 م، وتراوحت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي بين 7.2% و 8.6% و10%.

ويرجع تباين أداء الموازنة العامة خلال هذه الفترة بصورة أساسية إلى اعتمادها الكبير على إيرادات النفط الخام المصدر، والتي تتوقف بدورها على انتاج النفط الخام المستخرج وتذبذب اسعاره في الاسواق العالمية واعمال التخريب لأنبوب النفط، إلى جانب اعتمادها كذلك بين فترة وأخرى على إجراءات إدارية، ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تعزيز ايرادات الموازنة العامة للدولة.

ونظراً لأن النفقات الجارية تعتبر نفقات حتمية في الغالب الأمر الذي يحد من إمكانية الحد منها وتخفيضها، فإنه يتم اللجوء إلى تخفيض النفقات التنموية والاستثمارية، وكل ذلك ينعكس بآثاره السلبية على عملية التنمية وكذلك على جهود الدولة للتخفيف من الفقر والحد من البطالة. وتتمثل النتيجة لكل ما سبق في صعوبة الحفاظ على استقرار واستدامة الموازنة العامة في الأجلين المنظور والمتوسط، الأمر الذي يشكل أحد التحديات الاقتصادية الهامة والأساسية للاقتصاد اليمني.

إصلاحات شاملة

وعلى الرغم من الآثار الاقتصادية والمالية السلبية الواسعة لاستمرار دعم المشتقات النفطية، وخاصة مادة الديزل، وتزايد نفقاته إلا أن الإصلاحات السعرية لا تشكل سوى إجراء واحد من إجراءات عديدة ينبغي اتخاذها في إطار حزمة شاملة للإصلاحات كما أن نجاح الإصلاحات السعرية واستدامة واتساع آثارها الايجابية يتطلب بالضرورة شمولية السياسات والإجراءات التي تساهم في تحقيق هذه الاستدامة والاتساع ولذلك من الأهمية العمل على ايجاد معالجات عملية وموضوعية عاجلة للتنامي المتزايد لاستيراد واستهلاك مادة الديزل والتي اصبحت تحمل الموازنة العامة وميزان المدفوعات أعباء مالية باهظة لا يستفيد منها الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي تعاني الموازنة العامة من تراجع كبير في مواردها المالية، وبحيث تكون هذه المعالجات شاملة وكاملة دون الاقتصار على رفع الأسعار لهذه المادة، بما في ذلك إيجاد منظومة داعمة لشريحة المزارعين والفقراء ومن بين الإجراءات المقترحة في هذا المجال الحد من عمليات التهريب الواسعة (التهريب المباشر وغير المباشر) لمادة الديزل وكذلك إضافة مواد خاصة لاستخدامات مادة الديزل في الزراعة.

رأي اقتصادي

د.أحمد إسماعيل البواب

Email ahmedalbawab@hotmail.com

الاستثمار والانفتاح

إن فتح أي بلد من البلدان للاستثمارات الأجنبية يدخلها عصر العولمة والانفتاح وتتدفق عليها رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا وتسبح في نسيج العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية والمتمثلة في منظمة التجارة العالمية وإلغاء الضرائب المفروضة على الاستثمارات الأجنبية وإقرار عشرات التشريعات التي تعزز المنافسة وتمنع الاحتكار وترتقي بمواصفات المنتجات والخدمات وتحرر التجارة من معظم القيود وخفض الحماية عن كافة القطاعات وفتح المجال للقطاع الخاص لدخول قطاعات لا زالت حكراً على القطاع العام، لا سيما تلك القطاعات التي لم تبل الدول والحكومات بلاءً حسناً من ناحية الخدمة وفاعلية الأداء كقطاع الكهرباء الذي تزيد خسائره بمليارات من الدولارات.

فالإجراءات الحكومية المبسطة تكبح جماح البيروقراطية وتزيل الآثار السلبية وتعمل على تدفق رجال المال والأعمال والمستثمرين وتحدث توسعاً في البنية التحتية وفي مقدمتها الموانئ والمطارات لمواكبة تطورات التجارة الإقليمية والدولية والمحلية وحركة السفر والعبور على نحو كثيف.

ولا شك أن الإصلاحات الاقتصادية وتحديثها لأي بلد من البلدان تحتاج إلى سنوات عدة لإنجازها وليست سهلة المنال طالما هناك تحديات جمة تواجهها ومعارضة من قبل من يرون أن الإصلاحات الاقتصادية والخصخصة انتقالاً من محتكر إلى آخر وأن الإصلاح المالي والضريبي فرض مزيداً من الرسوم على المواطنين وتخلي الدول والحكومات عن بعض القطاعات وتهدد وظائف المواطنين المحليين وتفتح بلدانها للاستثمارات الأجنبية مما يعني انفتاحها على المفاهيم الاستهلاكية ولا تنطبق مع ثقافاتها الأمر الذي يهدد هوية مجتمعها المحافظ.

بحاح يتفقد مشروع توليد الطاقة الكهربائية برأس عيسى

الحديدة / سبأ

اطلع وزير النفط والمعادن خالد بحاح ومعه قائد المنطقة العسكرية الخامسة اللواء ركن محمد راجح لبوزة أمس على مشروع توليد الطاقة الكهربائية في منطقة رأس عيسى بمديرية الصليف بالحديدة والممول من شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج بمبلغ مليون ومئتي ألف دولار.

واستمع الوزير إلى شرح من القائمين على مشروع توليد الطاقة حول مراحله والطاقة الإنتاجية للمولدات والتي تبلغ ألفاً وأربعمائة وخمسين كيلو وات من الطاقة الكهربائية سيتم توزيعها على ثلاث قرى في منطقة رأس عيسى.

وقد أشاد الوزير بجهود شركة صافر في تنمية الخدمات الاجتماعية وتأهيل أبناء المنطقة وتوفير مختلف الخدمات الأساسية.. مؤكدا أن التنمية الاجتماعية بكل مجالاتها هي مفتاح الاستقرار لأي مجتمعات .

وأكد الوزير ان الوزارة ستقدم خمس منح جامعية داخلية للمتفوقين من أبناء المنطقة كما ستتبنى شركة صافر التعاقد مع اثنين من المعلمين لدعم التعليم في منطقة رأس عيسى.

منوها بأن الاهتمام بالتعليم ومخرجاته هو الركيزة المهمة لإحداث النهضة لأبناء المنطقة كما سيتم تخصيص نسبة اكبر لأبناء المنطقة في التوظيف للمشاريع النفطية.

ولفت الوزير الى اهمية منطقة راس عيسى وبعدها الاستراتيجي للمخزن النفطي خلال الفترة القادمة ..مبينا أنه سيتم قريبا تدشين تركيب الخزانات البرية بتكلفة تبلغ مائة وتسعين مليون دولار .

كما تفقد وزير النفط خالد بحاح الباخرة صافر ..واستمع إلى شرح حول سير العمل فيها باعتبارها الخزان العائم للنفط الخام الواصل عبر انبوب صافر - رأس عيسى البالغ طوله 439 كيلومتراً والذي يخدم شركة صافر والقطاعات المجاورة لها.

تفريغ 54 ألف طن قمح روسي بميناء عدن

عدن/ سبأ

أفرغ أمس بأرصفة المعلا ميناء عدن 54 ألف طن من مادة القمح الروسي والواصلة من أحد الموانئ الروسية.

وحسب إحصائية صادرة عن النشاط الملاحي اليومي للميناء تلقت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ نسخة منها فإن الشحنة المفرغة من القمح مخصصة لمصنع صوامع الغلال بعدن وسيتم توزيع جزء منها لتلبية احتياجات في عدن وغيرها من المحافظات.

كما تم أمس بأرصفة المعلا إنزال 900 رأس من الماشية المستوردة من الصومال للسوق المحلي إلى ذلك رست ناقلة محملة بمادة الديزل في ميناء الزيت بمصفاة عدن لتفريغها وتوزيعها على مختلف المحطات العاملة في عموم محافظات الجمهورية لتلبية احتياجات المواطنين من هذه المادة .

تأهيل 30 شخصاً في إدارة المشاريع الصغيرة

دشنت مؤسسة الرفقاء التنموية الخيرية دورة تدريبية للشباب العاطلين عن العمل وأرباب الأسر الفقيرة لـ (30) مستفيداً.

وأوضح الدكتور فاضل القعود مدير عام المؤسسة أن الدورة تهدف إلى إكساب المستفيدين مهارات وقدرات يكون من شأنها نجاح مشروعاتهم الصغيرة والممولة من مؤسسة الرفقاء.

إنشاء صندوق خيري لرجال الأعمال المعسرين بأمانة العاصمة

حسن شرف الدين

أعلن أمس بصنعاء عن إنشاء صندوق خيري لرجال الأعمال المعسرين.. الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية ودفع المبالغ المحكوم عليهم بها ولم يستطيعوا دفعها.

جاء ذلك خلال الاجتماع السنوي لأعضاء الجمعية العمومية للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الذي عقد لمناقشة التقرير السنوي للعام 2013م ومناقشة تقرير المحاسب القانوني حول الحساب الختامي للعامين 2012-2013م.

وفي افتتاح الاجتماع ألقى رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس كلمة أشار فيها إلى أن الاجتماع السنوي لأعضاء الجمعية العمومية للغرفة يهدف إلى تقييم مستوى الخدمة التي تقدمها الغرفة لمنتسبيها والمجتمع من خلال النقاش مع أعضاء الجمعية والخروج برؤية يتفق عليها الجميع.

وأضاف الكبوس: كما يهدف الاجتماع إلى مناقشة الحساب المالي الختامي الذي يعكس مدى نجاح أداء مجلس الإدارة والهيئة الإدارية للغرفة والذي شكل نجاحات مشتركة في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد.

وأشار رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة إلى أن الغرفة قامت خلال الفترة الماضية بتطبيق نظام الجودة في الإدارة مما أهلها للحصول على شهادة "الآيزو" والتي ستحتفل الغرفة قريبا باستلامها كأول غرفة تجارية صناعية تحصل على هذه الشهادة.

وبعد قراءة ومناقشة التقرير السنوي للعام الماضي وتقرير المحاسب القانوني حول الحساب الختامي للعامين الماضيين أقر أعضاء الجمعية التقريرين.. كما فوضا مجلس إدارة الغرفة بتعيين المحاسب القانوني للعام القادم.